# تطور مؤشر شفافية الاستقرار المالى للبنوك المركزية

ا.د/ سهير محمود معتوق[1] – ا.م.د/ أميرة عمارة[2] – شيرين أحمد عبد الله[3]

## ملخص

أصبح تطبيق مبادئ الشفافية والافصاح من العوامل الهامة والرئيسة فى تقييم أداء البنوك المركزية خلال الآونة الأخيرة. وذلك لأن زيادة الشفافية تقلل من مشكلة "تباين المعلومات " Asymmetry Information Problem" ما بين البنوك المركزية والعالم الخارجى مما يساعد فى زيادة ثقة كلاً من الأفراد والمؤسسات المالية داخل الدولة فى البنوك المركزية. والهدف الأساسى من هذا البحث يتمثل فى قياس مستوى شفافية الاستقرار المالى فى البنوك المركزية لعدد من الدول النامية والمتقدمة ما بين عام 2012 إلى عام 2015 بغرض المقارنة. وذلك بالإعتماد على " مؤشر شفافية الاستقرار المالى" الذى يتكون من إحدى عشر معيار، بحيث يتم إعطاء كل معيار درجة خاصة به، وبناءً عليه تتراوح الدرجة الكلية لمستوى شفافية البنك المركزي ما بين صفر الى 11 درجة. ويلاحظ من نتائج هذا البحث أنه بصفة عامة يوجد تفوق من جانب الدول المتقدمة فى تحقيق معظم معايير مؤشر شفافية الاستقرار المالى. فبالنسبة للدول المتقدمة، نجد أن الدول المتقدمة تقوم بتطبيق معظم معايير المؤشر بشكل (جيد) لأن نسبة تطبيقها أكثر من 70%. أما بالنسبة للدول النامية فنجد أن نسب تطبيقها لمعايير مؤشر شفافية الاستقرار المالى تتراوح معظمها ما بين المتوسطة والمنخفضة.

[1] أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
[2] أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان.
[3] مدرس مساعد بقسم الاقتصاد بالأكاديمية الحديثة لعلوم الكمبيوتر وتكنولوجيا الإدارة بالمعادى.

## Abstract

The application of the principles of transparency and disclosure became recently, important factors in assessing the performance of central banks. This is because greater transparency reduces the problem of "information asymmetry" between central banks and the outside world, which helps increase confidence of both individuals and financial institutions within the central banks. The main objective of this research is to measure the level of transparency of financial stability in a number of central banks in developed and developing countries between 2012 to 2015 for the purpose of comparison. The research will depend on " financial stability transparency index ", which consists of 11 standard, giving each its own degree and, accordingly, ranging from college class of Central Bank transparency level between zero to 11 degrees. The results of this research notes that in general there is outweighed by the developed countries in achieving the most transparent financial stability indicator criteria. For developed countries, it was found that they are applying the most indicator standards with applying ratio that reached more than 70% (good degree of application). As for the developing countries, it was found that the ratios of applying applied to financial stability transparency index criteria mostly range between low and medium.

## 1- مقدمة:

يعد تحقيق الاستقرار المالى أحد أهم أهداف البنوك المركزية، سواء تم ذكر هذا الهدف بشكل واضح من خلال قانون البنك المركزى، أو بشكل ضمنى وذلك لأن "تحقيق الاستقرار المالى" يعتبر شرط أساسى لتحقيق الهدف الأول لكل البنوك المركزية وهو" استقرار الاسعار ".

يعتمد تحقيق الاستقرار المالى فى دولة ما على عدد من العوامل منها السياسات الاقتصادية الكلية التى تتبعها الدولة، ومدى الارتباط المالى فيما بين المؤسسات المالية داخل الدولة، ونطاق الإجراءات التحوطية والإشرافية التى تتبعها البنوك المركزية، إلا أنه من أهم هذه العوامل هو مدى تطبيق القطاع المصرفى فى الدولة –بصفة عامة– والبنك المركزى –بصفة خاصة– لإجراءات ومبادئ الشفافية والافصاح.

ويشير مفهوم الشفافية والافصاح إلى "توفير البنوك المركزية للمعلومات الخاصة بإستراتيجيتها والقرارات الخاصة بها لتكون متاحة لعامة الجمهور والأسواق". والهدف من ذلك هو تمكينهم من فهم السياسة التى تقوم بتطبيقها السلطات النقدية فى الدولة، الأمر الذى يساعد هذه السلطات فى تشكيل توقعاتها الخاصة بالسوق مما يزيد من فعاليتها فى تحقيق أهدافها. هذا بالإضافة إلى أن زيادة الشفافية تقلل من مشكلة "تباين المعلومات "Asymmetry Information Problem" ما بين البنوك المركزية والعالم الخارجى مما يساعد فى زيادة ثقة كلاً من الأفراد والمؤسسات المالية داخل الدولة فى البنوك المركزية.

ويتمثل الهدف من هذا البحث فى قياس مستوى شفافية الاستقرار المالى فى البنوك المركزية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف سيتم حساب " مؤشر شفافية الاستقرار المالى" Financial Stability

Transparency Index لعدد من الدول النامية والمتقدمة ما بين عام 2012 إلى عام 2015 بغرض المقارنة.

هذا وسيتم تقسيم البحث كالتالى، فبعد هذه المقدمة سيتم تناول الاطار النظرى واستعراض الدراسات السابقة التى تناولت مؤشر شفافية الاستقرار المالى. أما فى الجزء التالى يتم استعراض مؤشر شفافية الاستقرار المالى الذى سيعتمد عليه البحث وشرح مكوناته. ثم يتم حساب وتحليل هذا المؤشر بالنسبة لدول العينة، هذا وينتهى البحث بالخاتمة.

## 2- الإطار النظرى والدراسات السابقة لمؤشر شفافية الاستقرار المالى:

تناولت العديد من الأدبيات تعريف "الشفافية "، فوفقا ل Geraats (2002) فالشفافية هى وجود حالة من "تماثل المعلومات" Symmetric Information وبالتالي فإن غياب الشفافية تعني وجود حالة من "عدم تماثل المعلومات"Asymmetric Information.

ووفقا لوثيقة أصدرها International Monetary Fund IMF (1999) أشار خلالها إلى تعريف الشفافية باعتبارها البيئة التي يمكن من خلالها اتاحة معلومات للعامة عن أهداف السياسة المتبعة والإطار المؤسسى والقانوني والاقتصادي لهذه السياسة، والقرارات المتعلقة بالسياسات ومدي منطقيتها، والبيانات والمعلومات المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية، مع ضرورة أن تقدم للجمهور بطريقة شاملة وميسرة وفى الوقت المناسب.

وهنا يجب أن نفرق بين نوعين من الشفافية الخاصة بالبنوك المركزية، فهناك "شفافية السياسة النقدية" التى تقيس مدى شفافية البنك المركزى فيما يخص السياسات النقدية التى يقوم بإتباعها،

بمعنى مدى قدرة البنك المركزى على جعل هذه السياسات واضحة ومعلنة لكافة الأطراف المتعاملين فى السوق. وهناك "شفافية الاستقرار المالى" والتى تقيس قدرة البنك المركزى على تزويد الأطراف المتعاملين بالسوق بمعلومات دقيقة عن وضع النظام المالى ومدى استقراره، وذلك تنفيذا للهدف المستحدث من قبل البنوك المركزية وهو تحقيق الاستقرار المالى. هذا ويركز هذا البحث على "شفافية الاستقرار المالى" للبنوك المركزية.

وقد قام Krzysztofik and Szczepanska (2006) بتعريف " شفافية الاستقرار المالى" للبنوك المركزية بأنها تتكون من خمسة مكونات أساسية:

***أولا: الاعلان عن الهدف:*** سواء تم هذا الاعلان بشكل مباشر من خلال قانون البنك المركزى، أو بشكل غير مباشر من خلال الاعلان عن قيامه ببعض الاجراءات التى من شأنها تدعيم ومحاولة تحقيق الاستقرار المالى.

***ثانيا: نشر تقارير الاستقرار المالى:*** والتى تقوم برصد وتقييم الأوضاع الحالية للنظام المالى، بالإضافة إلى توقع أهم المخاطر التى يمكن أن يتعرض لها فى المستقبل، ووضع السيناريوهات المختلفة لها وكيفية مواجهتها.

***ثالثا: محادثات المسئولين ومديرين البنك المركزى:*** ذلك ويتم إلقاء هذه المحادثات من خلال إما سيمنارات أو مؤتمرات يتم عقدها من قبل البنك المركزى.

***رابعا:التصريحات الصحفية:*** ويتم الاعلان من خلال هذه التصريحات الصحفية عن أهم الخطوات التى يقوم بها البنك المركزى تجاه المشاكل التى تواجه النظام المالى وتهدد استقراره.

***خامسا: الموقع الإليكترونى:*** يجب أن يمتلك البنك المركزى موقع اليكترونى ويقوم من خلاله بتخصيص صفحة متخصصة "للاستقرار المالى"، بحيث يتم من خلالها نشر كل ما يقوم به البنك المركزى من أجل تحقيق هدف الاستقرار المالى.

أما فيما يخص الدراسات التى قامت بتصميم مؤشرات للربط ما بين مستوى شفافية البنوك المركزية وتحقيق الاستقرار المالى، فنجد أن أول محاولة لتصميم مؤشر يربط ما بين شفافية البنوك المركزية والاستقرار المالى كان من خلال دراسة قام بها كل من Krzyszto K-Sotomska & Szczepanska (2006) والتى تهدف إلى تقديم أهم أساليب وأدوات الاتصال الخاصة بالبنوك المركزية مع الأسواق المالية والجمهور والتى تعتبر مؤشر على مدى شفافية هذه البنوك وذلك فيما يتعلق بالاستقرار المالى.وقد تم تصميم المؤشر بناء على تجربة 35دولة من الدول المتقدمة.ويختلف هذا المؤشر عن مؤشرات الشفافية التى تناولتها الأدبيات الاخرى، فى أنه قام بادخال معيار "اصدار نشرات دورية عن الاستقرار المالى " من قبل البنوك المركزية كمعيار يربط ما بين شفافية البنك وتحقيق الاستقرار المالى.وذلك لأن اصدار مثل هذه النشرات يمكن أن يمد السوق المصرفى بالمعلومات الهامة ويزيد من الثقة بالبنوك المركزية وبالتالى يمكن أن تساعد فى تحقيق الاستقرار المالى وتجنب حدوث أزمات مالية.

وهناك دراسة اخرى قام بها Knutteret al(2011) لدراسة مدى تأثير وسائل اتصال البنك المركزي بالجمهور – من خلال نشر الدوريات والنشرات – على الاستقرار المالى. وقد توصلت الدراسة الى أن زيادة النشرات الدورية للبنوك المركزية يؤدى الى تحريك اسعار الأصول ويقلل من تقلبات الأسواق المالية وبالتالى فهو يساعد على تحقيق الأستقرار المالى.

وأخيرا فى دراسة قام بها Smaga (2013) ، تم تصميم مؤشر شفافية الاستقرار المالى وفقا لبيانات 27 بنك مركزى داخل الاتحاد الاوروبى. وقد اوضحت الدراسة وجود علاقة موجبة بين البنوك المركزية التى يوجد لديها تعريف خاص بالاستقرار المالي (والذي يدل على زيادة الوعى بهذا الدور واهميته ) وبين تخصيص المزيد من الموارد البشرية لإنجاز هذه المهمة من خلال إنشاء قسم خاصبالاستقرار المالي بشكل منفصل. وفيما يلى جدول يوضح أهم المعايير التى تضمنتها مؤشرات شفافية الاستقرار المالى لهذه الدراسات:

**جدول رقم (1)**
**مقارنة بين مؤشرات شفافية الاستقرار المالى**

| المعايير ونطاق التحليل | Sotomska-Krzysztofik and Szczepańska, 2006) | Knutter, et al (2011) | Smaga (2013) |
|---|---|---|---|
| 1.تحديد الهدف في قانون البنك المركزي أو وثيقة قانونية أخرى. | × | | × |
| 2.الإعلان عن الهدف من قبل البنك المركزي | × | | |
| 3.نشر تقرير الاستقرار المالي | × | | × |
| 4.عدد تكرار نشر تقرير الاستقرار المالي | × | | × |
| (5. توافرمعلومات حول وظيفة مقرض الملاذ الأخير(LOLR) | × | | |
| 6 توفير المعلومات عن شروط تقديم السيولة كمساعدة فى حالات الطوارئ | × | | |
| 7.توفير المعلومات حول إدارة الأزمات | × | | |
| 8. وجود بيان صحفي في حالات الخطر التي تهدد استقرار النظام المالي | × | × | |
| 9.وجودخطب ألقاها ممثلو السلطات بالبنك بشأن الاستقرار المالي | × | × | |
| 10.الاستقرار المالي كصفحة منفصلة على موقع البنك المركزي | × | | |
| 11.وجود او التطلع الى اصدار تقارير الاستقرار المالى . | | × | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 12.نشر اختبارات الضغط المالى. | | | × |
| 13.نشر مؤشرات السلامة المالية | | | × |
| 14.شفافية السياسات التحوطية | | | × |
| 15.وجود لجنة سياسات الاستقرار المالي | | | × |
| 16. نشر محاضر الجلسات وسجلات التصويت | | × | |

المصدر : من إعداد الباحثين

## 3- حساب مؤشر شفافية الاستقرار المالى:

من أجل دراسة مستوى شفافية الاستقرار المالى لعينة من الدول النامية والدول المتقدمة من خلال هذا البحث، تم الإعتماد على " مؤشر شفافية الاستقرار المالى" الذى قام بتصميمه Horvath and Vasko( 2012) والذى اعتمد فى تصميمه على المؤشر الذى صممه Krzyszto K-Sotomska & Szczepanska (2006). حيث يتم حساب هذا المؤشر لعينة من الدول المتقدمة والدول النامية وذلك بغرض المقارنة. وقد تمثلت الدول النامية فى : مصر، وجنوب افريقيا، والمكسيك ، والصين، وكوريا ، وماليزيا، وتركيا، والارجنتين ، والبرازيل ، وشيلى. بينما تمثلت الدول المتقدمة فى : استراليا ، والمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، واليابان، وايطاليا ، واسبانيا، والسويد ،وهولندا، والدنمارك. ويتكون المؤشر من إحدى عشر معيار، حيث يتم إعطاء كل معيار درجة خاصة به، بحيث تتراوح الدرجة الكلية لمستوى شفافية البنك المركزي ما بين صفر الى 11 درجة.

وقد إعتمد البحث فى حساب المؤشر للدول محل العينة على المعلومات الخاصة بمختلف وثائق البنوك المركزية، كالتقارير السنوية، تقارير الاستقرار المالى التى تصدرها البنوك المركزية، تقارير الاستقرار المالى التى يصدرها صندوق النقد الدولى عن البلدان المختلفة، هذا بالإضافة إلى المعلومات المتوفرة علي الموقع الإليكترونى الخاص بالبنوك المركزية الخاصة بالدول محل العينة.

ويتكون المؤشر من المعايير التالية:

1) نشر تقرير الاستقرار المالي (الدرجة = 1 )

عدم نشر = صفر

نشر = 1

2) معدل نشر تقرير الاستقرار المالي (الدرجة = 1 )

عدم نشر = صفر

نشر سنوي = 0,5

نشر نصف سنوى = 1

3) مدى احتواء تقرير الاستقرار المالى على توقعات للمستقبل (الدرجة = 1 )

إذا كان التقرير لا يتضمن توقعات للمستقبل = صفر

إذا كان التقرير يتضمن توقعات للمستقبل = 1

4) محتويات تقرير الاستقرار المالى ( الدرجة = 1,5)

يحتوى التقرير على معلومات عن البيئة الاقتصادية الكلية ومخاطرها = 0,5

يحتوى التقرير على معلومات عن البنوك والمؤسسات المالية التى تقبل الودائع ومخاطرها = 0,5

يحتوى التقرير على معلومات أخرى عن السوق ومخاطره = 0,5

5) تحديد الهدف في قانون البنك المركزي أو أى وثيقة قانونية أخرى (الدرجة = 1 )

عدم تحديد الهدف فى القانون = صفر

تحديد الهدف فى القانون = 1

6) نشر اختبارات الضغط المالى من قبل البنك المركزى (الدرجة = 1 )

عدم النشر = صفر

النشر = 1

7) نشر مؤشرات السلامة المالية (الدرجة = 1 )

عدم النشر = صفر

النشر = 1

8) نشر السياسات الكلية التحوطية (الدرجة = 1 )

عدم النشر = صفر

نشر السياسات العامة = 0,5

نشر سياسات تفصيلية لإدارة الأزمات = 1

9) إنشاء لجنة سياسات خاصة بالاستقرار المالى (الدرجة = 1 )

عدم إنشاء اللجنة = صفر

إنشاء اللجنة = 1

10) وجود صفحة منفصلة على موقع البنك المركزي عن الاستقرار المالى (الدرجة = 1 )

عدم وجود الصفحة = صفر

وجود الصفحة = 1

11) وجود صفحة منفصلة على موقع البنك المركزي عن تصريحات يقوم بها المسئولين فى البنك المركزى فيما يخص الاستقرار المالى( الدرجة تساوى = 0,5 )

عدم وجود الصفحة = صفر

وجود الصفحة = 0,5

**الشكل رقم ( 1)**

**معايير مؤشر شفافية الاستقرار المالى (اجمالى الدرجات = 11 درجة )**

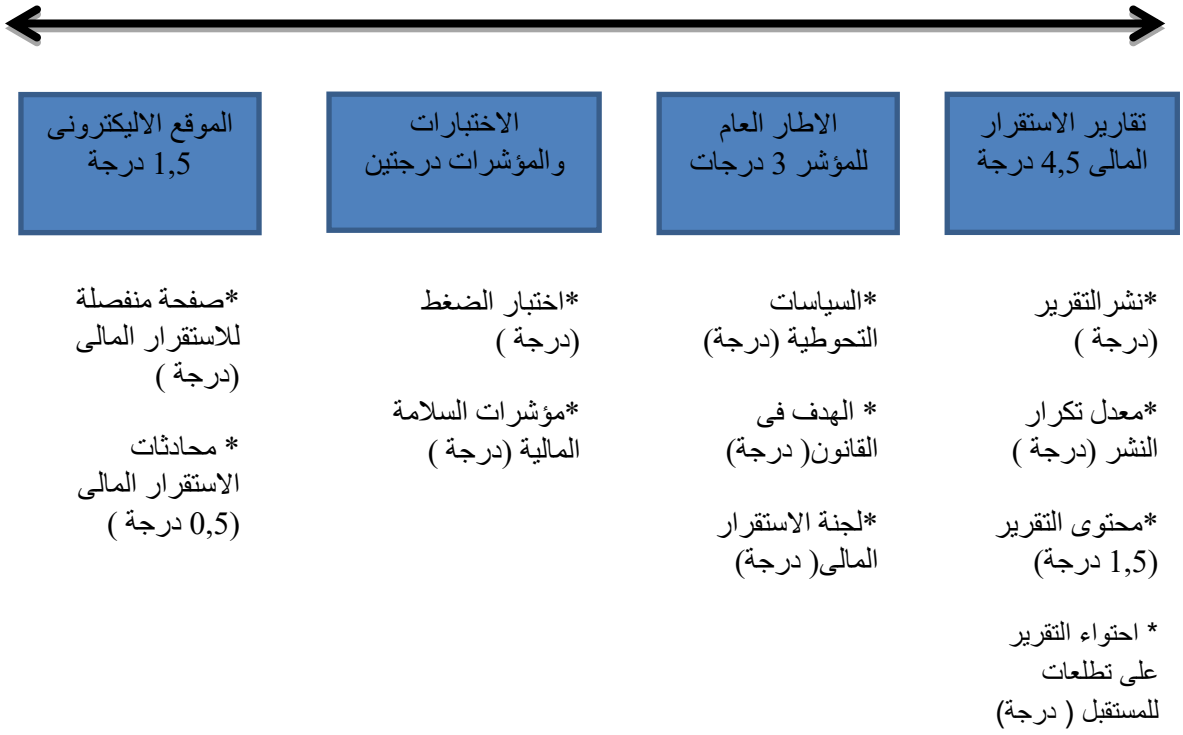


## 4- تحليل معايير مؤشر شفافية الاستقرار المالى (مقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة)

فى هذا الجزء سيتم تقسيم الإطار التحليلى لمؤشر شفافية الاستقرار المالى إلى أربعة أجزاء:-

**الجزء الأول: تقارير الاستقرار المالى ( المعيار من 1- 4):**

**المعيار 1: نشر تقارير الاستقرار المالى :**

بصفة عامة نجد أن 95% من الدول محل العينة تحقق هذا المعيار وهو نشر تقارير عن الاستقرار المالى. وبشكل أكثر دقة، تحقق 19 دولة من إجمالى العينة (20 دولة ) هذا المعيار ما عدا دولة واحدة وهى مصر. وبالرغم من أن كل من الدول النامية والدول المتقدمة تحقق هذا المعيار، يلاحظ تفوق الدول المتقدمة على الدول النامية فى أسبقية نشر تقارير الاستقرار المالى الخاصة بهم. فنجد أن أول دولة متقدمة قامت بنشر تقرير الاستقرار المالى كانت بريطانيا عام 1996، بينما كانت البرازيل أول دولة نامية تقوم بإصدار مثل هذا التقرير عام 2002.

**المعيار 2 : معدل نشر تقرير الاستقرار المالى :**

يلاحظ تفوق الدول المتقدمة على الدول النامية فى هذا المعيار. فبينما تصدر 80% من الدول المتقدمة تقارير الاستقرار المالى نصف سنوياً، نجد فى المقابل نجد 60% فقط من الدول النامية تقوم باصدار تقاريرها بشكل نصف سنوي. وأيضا بينما نجد 20% (المانيا – فرنسا ) فقط من الدول المتقدمة تقوم بإصدار تقارير الاستقرار المالى سنوياً، نجد فى المقابل 30% من الدول النامية تقوم بإصدارها سنويا ( ماليزيا – الصين – المكسيك ).

**الشكل رقم ( 2 )**

**مقارنة ما بين معدل نشر تقارير الاستقرار المالى فى الدول النامية والدول المتقدمة**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البحث

ويلاحظ أن معظم الدول محل العينة(85% ) لم يحدث بها تطور فيما يخص هذا المعيار. ويقصد بالتطور هنا الإنتقال عبر الزمن من نشر تقارير الاستقرار المالى سنوياً إلى نشره بصورة نصف سنوية. فبالنسبة للدول المتقدمة نجد دولة مثل ايطاليا استمرت لمدة سنتين فقط (2010-2011) فى إصدار تقرير الاستقرار المالى الخاص بها بصورة سنوية ثم بداية من 2012 أصبح اصداره نصف سنوى. وأيضا نجد الدنمارك استمر إصدارها لتقرير الاستقرار المالى الخاص بها بصورة سنوية من 2000 وحتى 2008، ثم بداية من 2009 أصبح إصداره نصف سنوياً. أما بالنسبة للدول النامية، فنجد تركيا فقط من ضمن دول العينة التى أصدرت تقرير الاستقرار المالى الخاص بها عام 2005 وكان إصداراً سنوياً، إلا أنه بداية من العام التالى مباشرة 2006 أصبح إصدار نصف سنوى .

**المعيار 3 : مدى احتواء تقرير الاستقرار المالى على توقعات للمستقبل :**

يعتبر احتواء تقرير الاستقرار المالى على توقعات خاصة بأهم المخاطر التى من المحتمل أن يتعرض لها النظام المالى فى المستقبل من مؤشرات جودة تقارير الاستقرار المالى التى تصدرها البنوك المركزية.ويلاحظ أن 75% من الدول محل العينة تقوم بتحقيق هذا المعيار، وهى تعتبر نسبة جيدة تدل على ارتفاع جودة تقارير الاستقرار المالى للدول محل العينة. وتتفوق الدول المتقدمة على الدول النامية فى تحقيق هذا المعيار أيضاً. فبينما توجد دولة واحدة فقط من بين الدول المتقدمة (وهى ايطاليا ) لا تتضمن تقارير الاستقرار بها نهائياً توقعات مستقبلية وهى تمثل نسبة 10% فقط من عينة الدول المتقدمة، هناك فى المقابل 30% من عينة الدول النامية لا تحقق هذا المعيار نهائيا (البرازيل – الصين – المكسيك ) (انظر الشكل 3 ).

أما بالنسبة إلى تطور هذا المعيار، فبملاحظة نتائج البحث، نجد حدوث تطور فى هذا المعيار بالنسبة لدولة هولندا من الدول المتقدمة ودولة جنوب افريقيا من الدول النامية. فبينما لم تتضمن تقاير عامى 2012 و 2013 توقعات مستقبلية، فإن تقارير 2014 و 2015 أصبحت تتضمن توقعات مستقبلية. وهذا يدل على حرص هاتين الدولتين على تحسين جودة تقارير الاستقرار المالى الخاصة بهم .

**الشكل رقم ( 3 )**

**مقارنة بين نسب احتواء تقارير الاستقرار المالى على توقعات مستقبلية بين الدول النامية والدول المتقدمة**

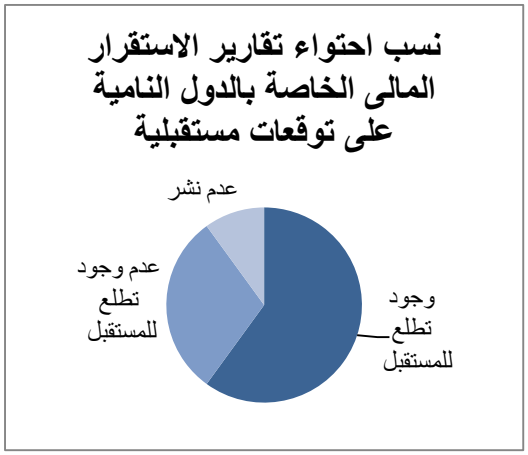


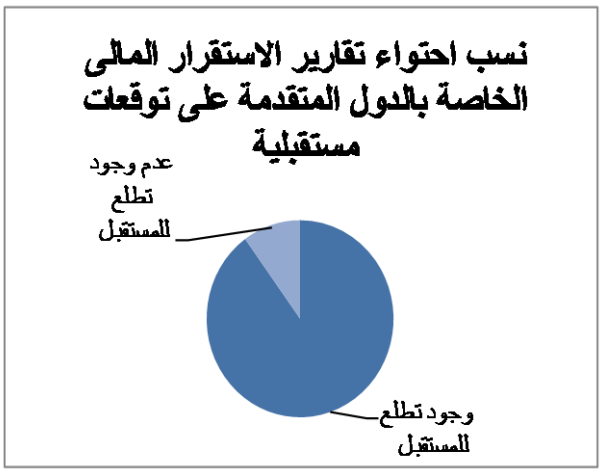


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البحث

**المعيار 4 : محتوى تقرير الاستقرار المالى :**

يلاحظ وفقا لنتائج البحث، أن متوسط الدرجة الخاصة بهذا المعيار هى (درجة واحدة ) من إجمالى ( درجة ونصف ) هى المخصصة لهذا المعيار. وبشكل أكثر أدق، حصل 90% من إجمالى العينة على درجة واحدة من هذا المعيار. وهذا يدل على أن معظم تقارير الاستقرار المالى الخاصة بالعينة لم تحتوى على الثلاثة مكونات كاملة التى من المفترض أن يتضمنها التقرير المالى الأمثل. إلا أن المفاجأة فى تحليل هذا المعيار هي حصول دولة شيلى على الدرجة النهائية فيه (درجة ونصف كاملة) بالرغم من أنها من الدول النامية. حيث يعتبر التقرير المالى الخاص بها نموذج لما يجب أن يكون عليه تقارير الاستقرار المالى من حيث المحتوى. أما دولة فرنسا فهى الدولة الوحيدة التى حصلت على أقل درجة وفقا لهذا المعيار (نصف درجة فقط ) وذلك لأن تقارير الاستقرار المالى الخاصة بفرنسا ما

هى إلا تجميع لعدد من المقالات التى تتحدث عن النظام المالى الفرنسى، وليست تقارير منظمة منفصلة مثل باقى الدول. وبناءً عليه نجد أن نسبة استيفاء تقارير الاستقرار المالى الخاصة بالدول النامية لشروط المحتوى الأمثل للتقارير هى (70%)، بينما حصلت الدول المتقدمة على (63% ) وفقا لهذا المعيار.

**الشكل رقم ( 4 )**

**مقارنة بين نسب إستيفاء تقارير الاستقرار المالى للمحتوى الأمثل بين الدول النامية والدول المتقدمة**

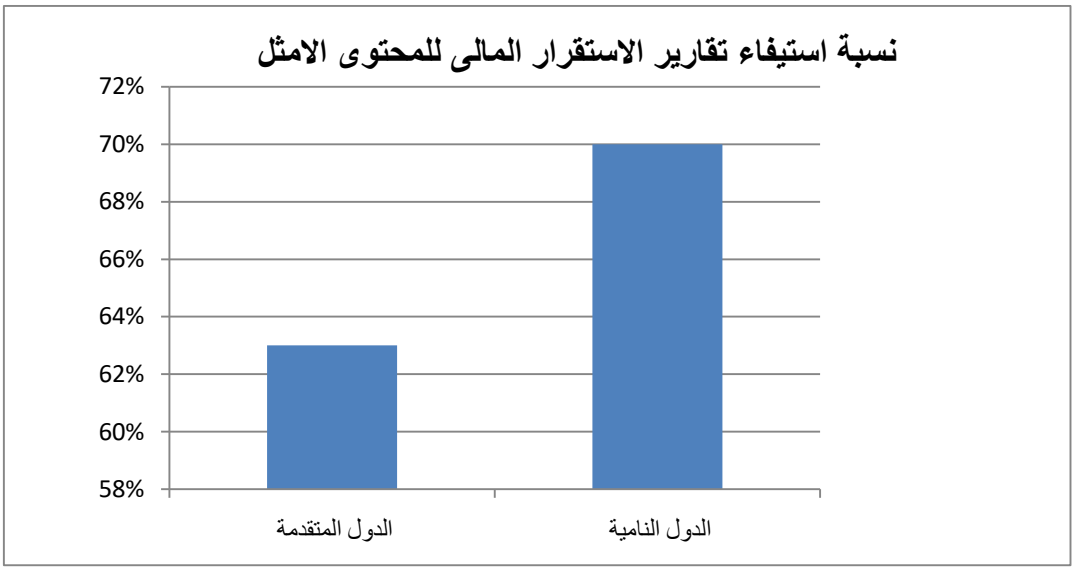


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البحث

**الجزء الثانى : الإطار العام للمؤشر (المعيار (5) و(8) و (9):**

**المعيار 5 : تحديد الهدف فى قانون البنك المركزى :**

وفقا لهذا البحث، تم حساب هذا المعيار وإعطاء الدولة درجة كاملة فى حالة وجود هدف "تحقيق الاستقرار المالى " مذكور بصورة واضحة ومباشرة فى قانون البنك المركزى الخاص بالدولة، كأحد

أهداف البنك البنك المركزى مثله مثل هدف تحقيق استقرار الأسعار أو السيطرة على معدلات التضخم. وبصفة عامة نجد أن 80% ( 16 دولة ) من دول العينة يتوافر بها هذا المعيار. وإذا ما قمنا بالمقارنة بين الدول النامية والدول المتقدمة وفقا لهذا المعيار، سنجد تفوق تام للدول المتقدمة على الدول النامية. حيث تقوم الدول المتقدمة باستيفاء هذا المعيار بنسبة 100%. بينما نجد أن 60% فقط من الدول النامية تستوفى هذا المعيار، بينما 40% ( شيلى – البرازيل – جنوب افريقيا – مصر) لم يتم ذكر هدف الاستقرار المالى فى قوانين البنك المركزى الخاصة بها. وهذا يدل على إدراك الدول المتقدمة وزيادة وعيها، وخاصة فى الآونة الأخيرة، بأهمية هدف الاستقرار المالى واعتباره لا يقل أهمية عن أهداف البنك المركزى الأخرى.

**الشكل رقم ( 5 )**

**مقارنة بين تحديد هدف الاستقرار المالى فى قانون البنك المركزى بين الدول النامية والدول المتقدمة**

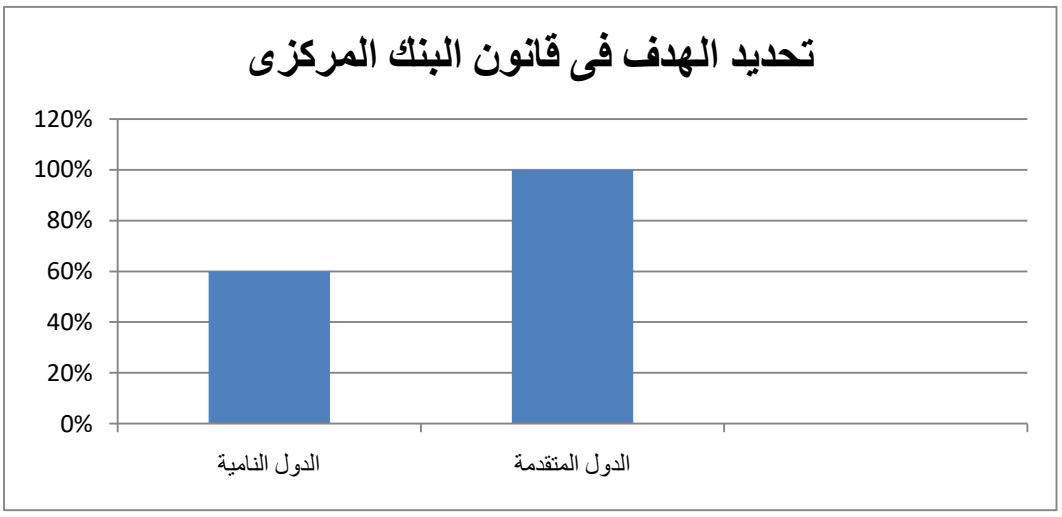


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البحث

**المعيار 8 : شفافية السياسات الكلية التحوطية :**

يلاحظ أن اهتمام البنوك المركزية بشفافية سياساتهم الكلية التحوطية لم يبدأ منذ وقت طويل، بل بدأ خلال الخمس سنوات الأخيرة فقط. فنجد دولة مثل فرنسا بدأت نشر السياسات التحوطية الكلية منذ 2012، كما أن دولة مثل ايطاليا بدأت النشر منذ 2015 فقط [4]. وهذا يمكن أن يفسر انخفاض نسبة تحقق هذا المعيار فى الدول محل العينة. فبصفة عامة نجد أن 55% فقط من الدول محل العينة تقوم بنشر سياساتها الكلية التحوطية على الموقع الإلكترونى الخاص بها. وإذا ما قمنا بالمقارنة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية وفقا لهذا المعيار، سنجد تفوق كبير لصالح الدول المتقدمة. حيث أن 80% من الدول المتقدمة تقوم بنشر سياساتها الكلية التحوطية، بينما فى المقابل نجد 30% فقط من الدول النامية تقوم بنشرها. كما نلاحظ أيضا أن ال30% من الدول النامية التى تقوم بالنشر، تنشر السياسات العامة فقط دون التطرق إلى السياسات التفصيلية الخاصة بكيفية مواجهة أزمات بعينها. بينما فى المقابل نجد أن ال80% الخاصة بالدول المتقدمة مقسمة إلى 50% تقوم بنشر سياسات عامة، و30% تقوم بنشر سياسات تفصيلية.

[4]لاتقوم دولة السويد بنشر سياساتها الكلية التحوطية على موقع البنك المركزى الخاص بها و لكنها فى المقابل تقوم بعقد مؤتمرات تخص هذا الموضوع .حيث قامت بعقد مؤتمرين الى الآن ، واحد فى نوفمبر 2014 والآخر فى يونيو 2016 .الا ان ذلك لا يعد وفقا لهذا البحث مؤشر على شفافية السويد فيما يخص سياساتها الكلية التحوطية ،ولذا تم اعطاءها صفر فى هذا المعيار.

**الشكل رقم ( 6 )**

**مقارنة بين شفافية السياسات الكلية التحوطية فى الدول النامية والدول المتقدمة**

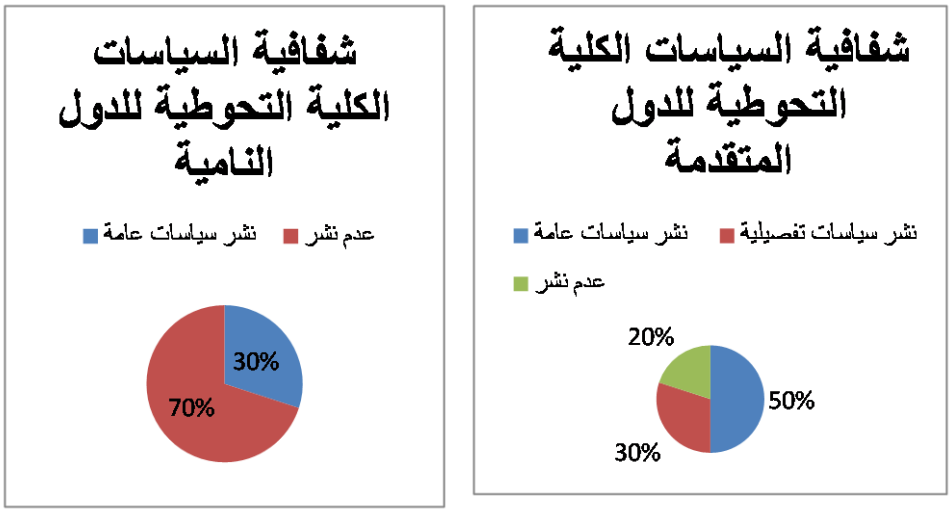


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البحث

**المعيار 9 : انشاء لجنة الاستقرار المالى :**

مع زيادة الاهتمام من قبل البنوك المركزية بهدف تحقيق الاستقرار المالى، أصبح إنشاء لجنة خاصة بالاستقرار المالى من قبل البنك المركزى يعتبر ضرورة من أجل المساعدة فى تحقيق الهدف. وهى عادة ما تكون لجنة مشتركة مكونة من ممثلى عدة جهات، مثل وزارة الاقتصاد، ووزارة المالية، والبنك المركزى. والهدف الرئيسى لهذه اللجنة هو التعاون وتبادل المعلومات من أجل تقوية وتعزيز الاستقرار المالى بالإضافة لمنع حدوث أزمات مالية وما يعقبها من آثار. ولتحقيق ذلك تقوم اللجنة بتحليل الموضوعات والقضايا الخاصة بالاستقرار المالى، ووضع خطط للطوارئ، كما تقوم بعمل نماذج محاكاه لكيفية مواجهة أى أزمات مرتقبة. وبصفة عامة يلاحظ أن 70% من دول العينة قامت بإنشاء لجنة خاصة بالاستقرار المالى. كما يلاحظ وجود تقارب ما بين الدول النامية والدول المتقدمة

فيما يخص تحقيق هذا المعيار،حيث تحقق 90% من الدول المتقدمة محل العينة هذا المعيار، كما نجد أن 80% أيضا من الدول النامية تقوم بتحقيقه. ولكن يجب الإشارة هنا إلى أن الدول المتقدمة بدأت فى إنشاء لجنة للاستقرار المالى منذ أوائل الالفينات، بينما بدأت معظم الدول النامية فى إنشاء هذه اللجنة خلال الخمس سنوات الأخيرة فقط.

**الشكل رقم ( 7 )**

**مقارنة بين نسب الدول التى قامت بإنشاء لجنة للاستقرار المالى فى الدول النامية والدول المتقدمة**

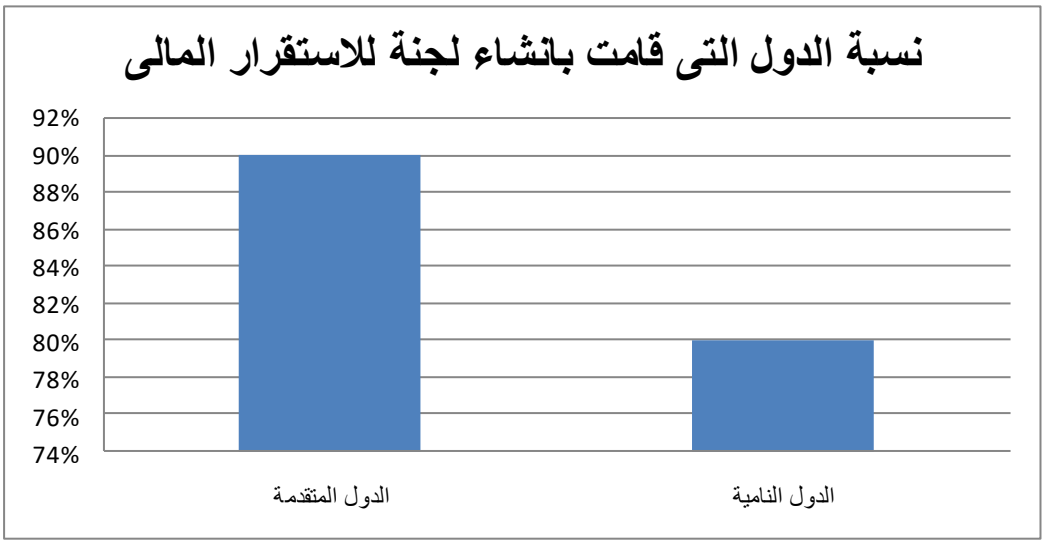


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج البحث

**الجزء الثالث : الإختبارات والمؤشرات (المعيار (6) و (7) ):**

**المعيار 6 : نشر اختبارات الضغط المالى:**

إن إعداد اختبارات الضغط المالى ونشرها من قبل البنوك المركزية يعد من الأدوات الهامة التى تستخدمها البنوك المركزية من أجل التعرف على مدى قوة وصلابة النظام المالى فى مواجهة الأزمات.

تشير نتائج البحث إلى أن 75% من دول العينة تقوم بنشر نتائج اختبارات الضغط المالى الخاصة بها. كما تشير النتائج أيضا إلى أن 80% من الدول المتقدمة تقوم بنشر هذه الإختبارات( ما عدا فرنسا وايطاليا )[5]، بينما تقوم 70% فقط من الدول النامية بنشرها (ما عدا مصر وجنوب افريقيا والأرجنتين ). ويجب الإشارة هنا إلى أنه عادة ما يتم نشر نتائج اختبارات الضغط المالى داخل تقارير الاستقرار المالى (مثل : السويد ، بريطانيا ، شيلى ، ماليزيا ، كوريا). إلا أنه يوجد عدد قليل من البنوك المركزية تقوم بإعداد اختبارات الضغط ونشر نتائجها بشكل منفصل عن تقارير الاستقرار المالى ( مثل : اسبانيا ، وتركيا ).

**الشكل رقم ( 8 )**

**مقارنة بين نسب الدول التى تقوم بنشر اختبارات الضغط المالى فى الدول النامية والدول المتقدمة**

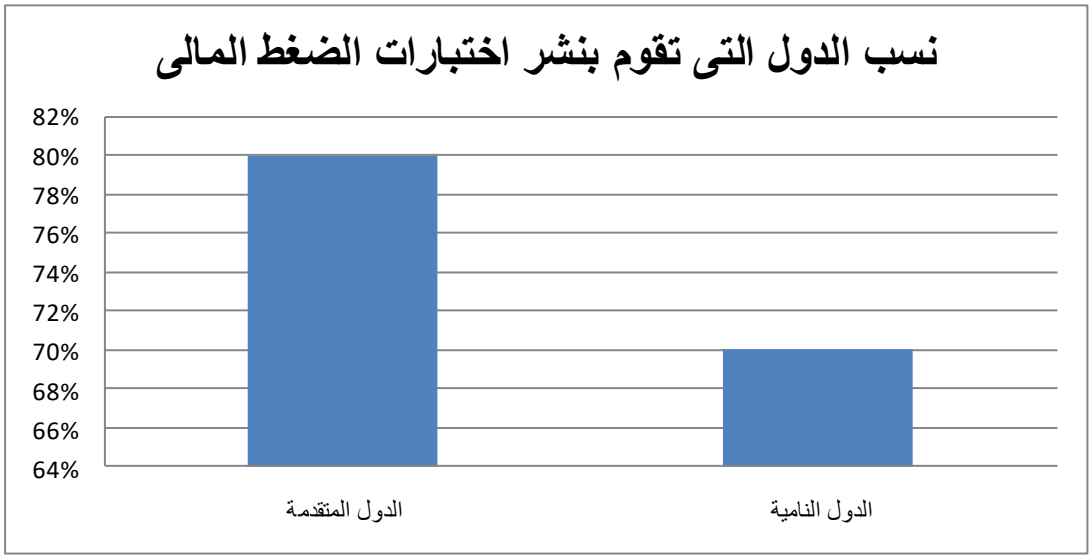


المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على نتائج البحث

[5]قامت خمسة بنوك فقط فى ايطاليا بعمل اختبار ضغط مالى عام 2012 ، وهم يمثلون نسبة 62% فقط من القطاع المصرفى الايطالى ، الا انه لا يوجد اختبارات ضغط مالى تتم بصفة دورية فى ايطاليا .

**المعيار 7 : نشر مؤشرات السلامة المالية:**

بالرغم من أهمية نشر مؤشرات السلامة المالية كمؤشر لسلامة النظام المالى فى الدولة، إلا أنه من الملاحظ وفقا لنتائج البحث إنخفاض نسبة الدول التى تقوم بنشرها والتى تمثل 35% فقط من حجم العينة. فهناك أربعة دول فقط من الدول المتقدمة تقوم بنشر مؤشرات السلامة المالية الخاصة بها وهى المانيا وبريطانيا وهولندا والدنمارك (40% )، بينما تقوم ثلاثة من الدول النامية فقط بنشرها وهم ماليزيا والصين ومصر (30%). وقد يرجع ذلك إلى اعتماد البنوك المركزية على نشر مؤشرات السلامة المالية من قبل صندوق النقد الدولى، وبالتالى فلا حاجة لإعادة نشرها على الموقع الإلكترونى الخاص بهم.

**الشكل رقم ( 9 )**

**مقارنة بين نسب الدول التى تقوم بنشر مؤشرات السلامة المالية فى الدول النامية والدول المتقدمة**

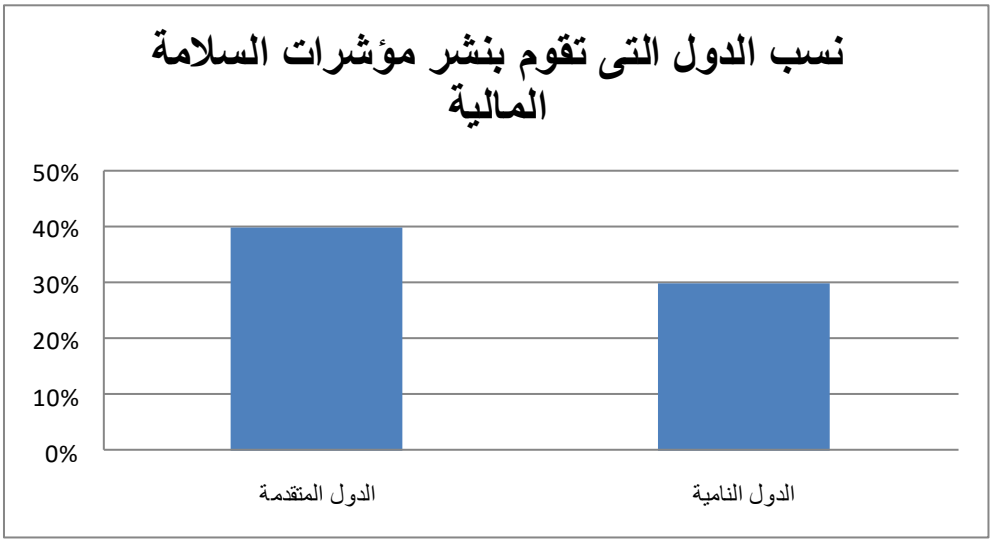


المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على نتائج البحث

**الجزء الرابع : الموقع الإلكترونى للبنك المركزى (المعيار (10) و (11) ):**

**المعيار 10 : وجود صفحة على الموقع الالكترونى للبنك المركزى خاصة بالاستقرار المالى:**

إن وضوح الموقع الإلكترونى للبنوك المركزية وحجم ما يقدمه من معلومات ومدى سهولة الحصول على هذه المعلومات، تعتبر من المعايير الهامة فى تقييم مدى شفافية البنك المركزى وفيما يخص شفافية البنك المركزى الخاصة بموضوع " الاستقرار المالى " يلاحظ ارتفاع نسبة البنوك داخل العينة التى تقوم بتخصيص صفحة منفصلة على موقعها الالكترونى لعرض أهم الموضوعات المتعلقة بالاستقرار المالى، حيث تمثل نسبة 80% من حجم العينة. إلا أنه هناك تفوق نوعاً ما من الدول المتقدمة على الدول النامية في تحقيق هذا المعيار. فبينما نجد 90% من الدول المتقدمة محل العينة تقوم بتحقيق المعيار، نجد أن 70% فقط من الدول النامية محل العينة تقوم بتحقيقه.

**الشكل رقم ( 10 )**

**مقارنة بين نسب الدول التى يوجد على موقع البنك المركزى الخاص بها صفحة منفصلة عن الاستقرار المالى فى الدول النامية والدول المتقدمة**

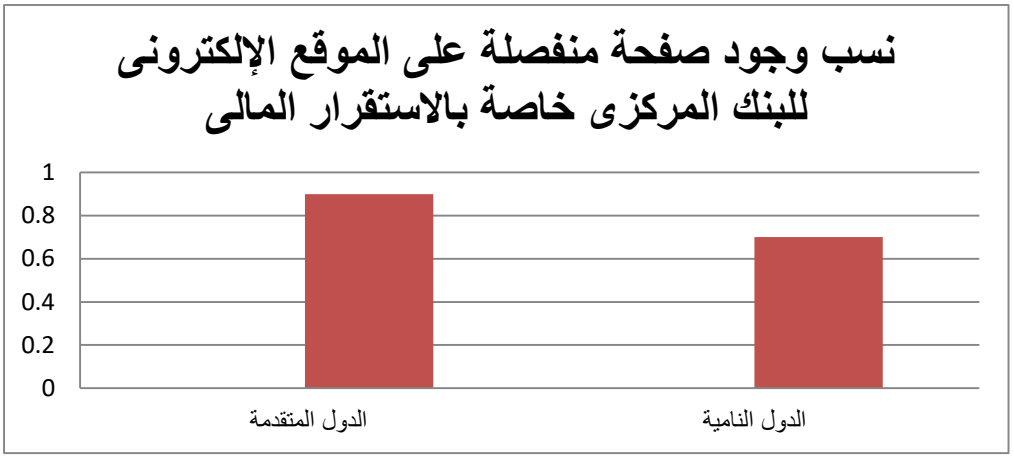


المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على نتائج البحث

**المعيار 11 : وجود صفحة على الموقع الالكترونى للبنك المركزى خاصة بمحادثات عن الاستقرار المالى :**

وتشير نتائج البحث إلى إنخفاض نسبة تحقيق هذا المعيار فى دول العينة، حيث يمثلون نسبة 30% فقط من حجم العينة. إلا أن الملاحظة هنا أن نسبة ال30% كلها تأتى من الدول المتقدمة، فلا يوجد دولة نامية واحدة تحقق هذا المعيار. كما تبلغ نسبة تحقق هذا المعيار بين الدول المتقدمة 60%، وهى نسبة مرتفعة تعكس مدى تقدم الدول المتقدمة فى إدراك أهمية هدف الاستقرار المالى .

**الشكل رقم ( 11 )**

**مقارنة بين نسب تحقق معايير مؤشر شفافية الاستقرار المالى فى الدول النامية والدول المتقدمة**

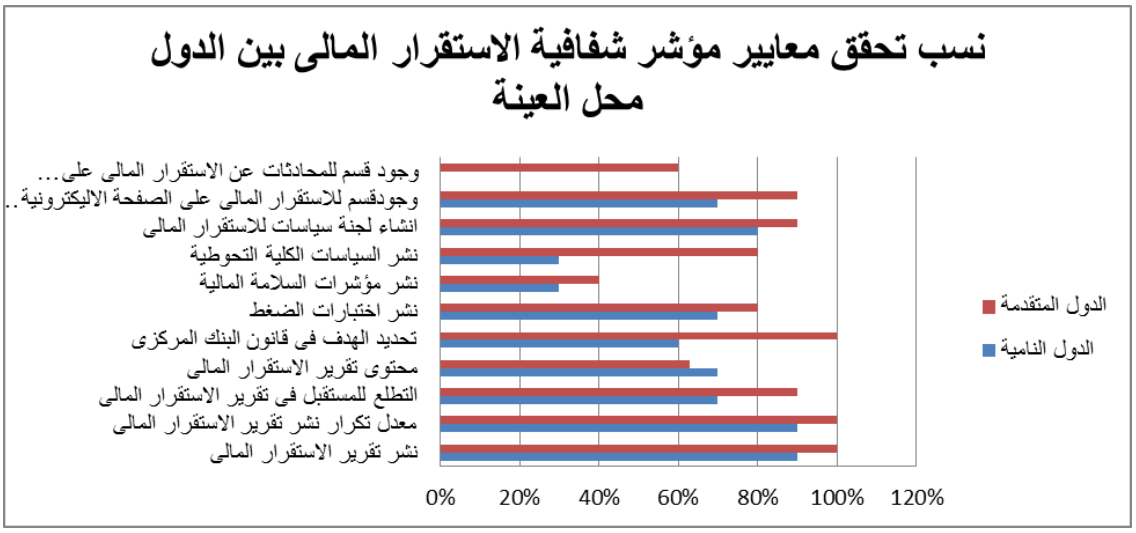


المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على نتائج البحث

**5- الخاتمة:**

يلاحظ من نتائج هذا البحث أنه بصفة عامة يوجد تفوق من جانب الدول المتقدمة فى تحقيق معظم معايير مؤشر شفافية الاستقرار المالى فيما عدا معيار واحد فقط وهو معيار " محتوى تقرير

الاستقرار " الذى تتفوق فيه الدول النامية على الدول المتقدمة محل العينة بفرق 7% فقط. وبغرض التحليل، يمكننا تقسيم المعايير إلى ثلاثة مجموعات: المجموعة الأولى هى المعايير الجيدة من حيث التطبيق التى تكون نسبة تطبيقها من قبل الدول محل العينة من 80%–100%، والمجموعة الثانية هى المعايير المتوسطة وهى التى تكون نسبة تطبيقها من 50% – 70% من قبل دول العينة، وأخيراً المعايير المنخفضة فى التطبيق والتى تمثل نسبة تطبيقها من صفر% –40%.

**بالنسبة للدول المتقدمة،** ووفقا لهذا التقسيم، نجد أن الدول المتقدمة تقوم بتطبيق معظم معايير المؤشر بشكل (جيد) لأن نسبة تطبيقها أكثر من 70%. وتحتاج الدول المتقدمة إلى بذل مجهود أكبر لتحقيق معيارين وهما "محتوى تقرير الاستقرار المالى " و" وجود قسم للمحادثات عن الاستقرار المالى على الموقع الالكترونى للبنك"، وذلك لأن نسبة تحققهم تعتبر (متوسطة) ( 63%و 60% على التوالى ). أما المعيار (المنخفض) الوحيد من حيث تطبيق الدول المتقدمة له هو معيار " نشر مؤشرات السلامة المالية " بنسبة تطبيق 40% فقط.

**أما بالنسبة للدول النامية** فنجد أن نسب تطبيقها لمعايير مؤشر شفافية الاستقرار المالى تتراوح معظمها ما بين المتوسطة والمنخفضة. فنلاحظ من نتائج البحث تحقيق الدول النامية تقدم ملحوظ فيما يخص معايير نشر تقارير الاستقرار المالى، حيث قام 70% من الدول النامية بنشر هذه التقارير بصورة نصف سنوية، بالإضافة إلى إنشاء 80% من الدول النامية محل العينة للجان خاصة بالاستقرار المالى (معايير جيدة التطبيق ما بين 80%–90% ). ولكن فى المقابل نجد أنه هناك 5 معايير تعتبر (متوسطة) من حيث التطبيق، ويجب على الدول النامية العمل على زيادة معدل تطبيقها فى الفترة القادمة(نسبة تطبيقها ما بين 60% و70% على الأكثر ). فيجب الإهتمام بمحتوى تقارير

الاستقرار المالى والحرص على أن تكون متضمنة توقعات للأزمات المرتقبة فى المستقبل وكيفية مواجهتها. كما يتعين إعادة النظر فى قوانين البنك المركزى الحالية من أجل إدخال تعديلات عليها لتتضمن هدف تحقيق الاستقرار المالى ليكون من الأهداف الأساسية للبنوك المركزية. وذلك لأن زيادة الاهتمام بالاستقرار المالى من قبل البنوك المركزية فى الدول النامية، يجب أن يقابله إطار شرعى وقانونى يتم الإستناد عليه من أجل تحقيق هذا الهدف. كما يجب الإهتمام بإجراء اختبارات للضغط المالى. وأيضا يجب عدم الإكتفاء بإجراءها فقط ولكن يجب أن يكون إجراءها بشكل دورى منتظم ويتم نشرها داخل تقارير الاستقرار المالى كجزء لا يتجزأ عنها. وأخيرا يتعين زيادة الإهتمام بوجود صفحة منفصلة على الموقع الإليكترونى للبنك المركزى خاص بالاستقرار المالى.

أما فيما يتعلق بالمعايير المنخفضة من حيث التطبيق الخاصة بالدول النامية،يلاحظ أن الدول النامية مثلها مثل الدول المتقدمة، لا تهتم بنشر معايير السلامة المالية الخاصة بها (نسبة تطبيقها 30%). إلا أن هناك فرق كبير بين الدول النامية والدول المتقدمة فى تطبيق معيار نشر السياسات الكلية التحوطية. فبينما تمثل نسبة تطبيق هذا المعيار فى الدول المتقدمة 80%، نجد أن نسبة تطبيقه فى الدول النامية 30% فقط. وهنا يجب الإشارة إلى أن إنخفاض هذه النسبة لا تعكس عدم اهتمام الدول النامية بتطبيق هذه السياسات، فمعظم الدول النامية تقوم بتطبيق السياسات الكلية التحوطية، إلا أن عدم نشرها على الموقع الإلكترونى الخاص بالبنوك المركزية هو الذى يتم على أساسه قياس شفافية البنك المركزى. وأخيراً نجد أن معيار وجود محادثات خاصة بالاستقرار المالى على الصفحة الإلكترونية للبنوك المركزية لا يتم تطبيقه على الاطلاق فى الدول النامية محل العينة (نسبة تطبيقه صفر%).

**قائمة المراجع:**

Geraats, P. M. (2000): "Why Adopt Transparency? The Publication of Central Bank Forecasts", ***CEPR Discussion Paper 2582***.

Geraats, P. M. (2002): "Central Bank Transparency", ***Economic Journal 112(483), F532–F565.***

Horváth, R., and D. Vaško. (2012). "Central Bank Transparency and Financial Stability: Measurement, Determinants and Effects." ***IES Working Paper: 25/2012***, Charles University Prague

IMF (1999): "Code of Good Practices on Transparency in Monetary and Financial Policies:Declaration of Principles."

Knutter, R., B. Mohr, & H. Wagner (2011): "The Effects of Central Bank Communication on Financial Stability: A systematization of the empirical evidence."***Fern University in Hagen, Discussion Paper No.463***

Krzysztofik-Sotomska, P. & O. Szczepanska (2006): "Transparency of Central Banks in Supporting Financial Stability." *Bank and Bank Systems,Vol.1, Issue 3* .

Smaga Paweł (2013): "Assessing Involvement of Central Banks in Financial Stability" Center for financial stability, **Policy Paper**, May 23, 2013.

المواقع الالكترونية:

الموقع الرسمى للبنك المركزى الاسترالىwww.rba.gov.au

الموقع الرسمى للبنك المركزى للالمانى

https://www.bundesbank.de/Redaktion/EN/Standardartikel/Tasks/tasks.html

الموقع الرسمى للبنك المركزى الفرنسىhttps://www.banque-france.fr/en

الموقع الرسمى للبنك المركزى البريطانى www.bankofengland.co.uk/

الموقع الرسمى للبنك المركزى اليابانى https://www.boj.or.jp/en/

الموقع الرسمى للبنك المركزى الايطالى

www.bancaditalia.it/statistiche/?com.dotmarketing.htmlpage.language=1

الموقع الرسمى للبنك المركزى الاسبانى www.bde.es/bde/en/

الموقع الرسمى للبنك المركزى السويدى www.riksbank.se/en/

الموقع الرسمى للبنك المركزى الهولندى https://www.dnb.nl/en/home/

الموقع الرسمى للبنك المركزى الدنماركى https://www.nationalbanken.dk/

الموقع الرسمى للبنك المركزى المصرى www.cbe.org.eg/

الموقع الرسمى للبنك المركزى الشيلى www.bcentral.cl/en

الموقع الرسمى للبنك المركزى البرازيلى https://www.bcb.gov.br/en/

الموقع الرسمى للبنك المركزى الارجنتينى www.bcra.gov.ar/

الموقع الرسمى للبنك المركزى التركى

www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/tcmb+en/tcmb+en

الموقع الرسمى للبنك المركزى الماليزى www.bnm.gov.my/

الموقع الرسمى للبنك المركزى الكورى www.bok.or.kr/eng/index.jsp

الموقع الرسمى للبنك المركزى الصينى www.cbc.gov.tw/mp2.html

الموقع الرسمى للبنك المركزى المكسيكى www.banxico.org.mx/indexEn.html

الموقع الرسمى للبنك المركزى الجنوب افريقي https://www.resbank.co.za/

## الملحق
## معايير مؤشر شفافية الاستقرار المالى للدول محل العينة من 2012 –2015

| | استراليا | | | | المانيا | | | | فرنسا | | | | بريطانيا | | | | اليابان | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| نشر تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| معدل تكرار نشر تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| التطلع للمستقبل فى تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| محتوى تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| تحديد الهدف فى قانون البنك المركزى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| نشر اختبارات الضغط | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| نشر مؤشرات السلامة المالية | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| نشر السياسات الكلية التحوطية | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 |
| انشاء لجنة سياسات للاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| وجودقسم للاستقرار المالى على الصفحة الاليكترونية للبنك المركزى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| وجود قسم للمحادثات عن الاستقرار المالى على الصفحة الاليكترونية للبنك المركزى | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 |
| **مجموع مؤشر شفافية الاستقرار المالى** | **9.5** | **9.5** | **9.5** | **9.5** | **10** | **10** | **9.5** | **9.5** | **7** | **7** | **7** | **7** | **10** | **10** | **10** | **10** | **8** | **8** | **8** | **8** |

| | ايطاليا | | | | اسبانيا | | | | السويد | | | | هولندا | | | | الدنمارك | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| نشر تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| معدل تكرار نشر تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| التطلع للمستقبل فى تقرير الاستقرار المالى | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| محتوى تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| تحديد الهدف فى قانون البنك المركزى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |

| | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نشر اختبارات الضغط | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| نشر مؤشرات السلامة المالية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| نشر السياسات الكلية التحوطية | 0 | 0 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 1 | 1 | 1 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 1 | 1 | 1 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 |
| انشاء لجنة سياسات للاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 |
| وجودقسم للاستقرار المالى على الصفحة الاليكترونية للبنك المركزى | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| وجود قسم للمحادثات عن الاستقرار المالى على الصفحة الاليكترونية للبنك المركزى | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.5 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 |
| مجموع مؤشر شفافية الاستقرار المالى | 5 | 5 | 5.5 | 5.5 | 9 | 10 | 9.5 | 9.5 | 10 | 7 | 7 | 7 | 7 | 10 | 10 | 10 | 10 | 8 | 8 | 8 |

| | مالیزیا | | | | ترکیا | | | | الارجنتين | | | | البرازيل | | | | شیلی | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | |
| نشر تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| معدل تكرار نشر تقرير الاستقرار المالى | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0.5 |
| التطلع للمستقبل فى تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| محتوى تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1.5 | 1 |
| تحديد الهدف فى قانون البنك المركزى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 |
| نشر اختبارات الضغط | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| نشر مؤشرات السلامة المالية | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 |
| نشر السياسات الكلية التحوطية | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| انشاء لجنة سياسات للاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 1 | 0 | 1 |
| وجودقسم للاستقرار المالى على الصفحة الاليكترونية للبنك المركزى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| وجود قسم للمحادثات عن الاستقرار المالى على الصفحة الاليكترونية للبنك المركزى | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| **مجموع مؤشر شفافية الاستقرار المالى** | **9** | **9** | **9** | **9** | **8** | **8** | **8** | **8** | **6** | **6** | **6** | **6** | **5** | **5** | **5** | **5** | **6.5** | **7.5** | **7.5** | **6.5** | **5** |

| | كوريا | | | | الصين | | | | المكسيك | | | | جنوب افريقيا | | | | مصر | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
| نشر تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| معدل تكرار نشر تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| التطلع للمستقبل فى تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| محتوى تقرير الاستقرار المالى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| تحديد الهدف فى قانون البنك المركزى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| نشر اختبارات الضغط | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| نشر مؤشرات السلامة المالية | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| نشر السياسات الكلية التحوطية | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0.5 | 0.5 | 0.5 | 0.5 |
| انشاء لجنة سياسات للاستقرار المالى | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 |
| وجودقسم للاستقرار المالى على الصفحة الاليكترونية للبنك المركزى | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| وجود قسم للمحادثات عن الاستقرار المالى على الصفحة الاليكترونية للبنك المركزى | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| مجموع مؤشر شفافية الاستقرار المالى | 7 | 7 | 7 | 7 | 6 | 6 | 7 | 7 | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 6.5 | 4 | 4 | 6 | 6 | 3.5 | 3.5 | 3.5 | 3.5 |

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على مختلف وثائق البنوك المركزية، كالتقارير السنوية، تقارير الاستقرار المالى التى تصدرها البنوك المركزية، تقارير الاستقرار المالى التى يصدرها صندوق النقد الدولى عن البلدان المختلفة، هذا بالإضافة الى المعلومات المتوفرة علي الموقع الاليكترونى الخاص بالبنوك المركزية الخاصة بالدول محل العينة.